شرحها قال اما الآخذ اجراعلى القرأن ارجو بذلك الفردوس عن ابى اسحق اى السبيعى بفتح السين
عن العيزار بفتح مهملة وسكون تحتية وزاى فالف فراء ابن حريث بالتصغير عن ابن عباس عن النبى
صلى الله عليه وسلم قال من اقام الصلوة واتى الزكوة وحج وصام وقرى على وزن رضى اى اطعم الضيف
دخل الجنة قال ابو حاتم هو منكر لان غيره من الثقات رواه عن ابى اسحق موقوفا على ابن عباس وهو
المعروف ومارواه حبيب هو المنكر لانه خالف فيه الضعيف الثقات فهذا التعليل مبنى على ما عرف
من ضعف حبيب ضعفه ابو زرعة وابن المبارك وغيرهما وعرف بهذا ان بين الشاذ والمنكر عموما وخصوصا
من وجه اى يحسب المفهوم وهو ان يعتبر فى كل من مفهومى الشيئين امر مشترك بينه وبين الاخر و
شئ يمتاز به عنه وقد نقل هذا الاصطلاح بعض الشراح عن شرح المطالع للابهرى ولكنه غير مشهور
عند المتاخرين ولهذا انكر اللقانى على الشارح وقال انما بينهما التباين الكلى لا العموم من وجه لان بينهما
اجتماعا فى اشتراط المخالفة وافتراقا فى ان الشاذ رواية ثقة بالاضافة وفى نسخة راوية ثقة
بالاسناد ولما كان الثقة كثيرا ما يطلق على العدل التام الضبط وكان الاقتصار عليه يوهم ان الشاذ مختص
براوى الصحيح زاد قولنا وصدوق واراد به من لم ضبط غير تام ليشمل راوى الحسن ايضا والا
فالصدوق من الفاظ التعديل التى لا يحتج باهلها لعدم الاشعار بالضبط بل يكتب حديثهم ويختبر
والمنكر رواية ضعيف وقد غفل عن التحقيق من سوى بينهما قيل هو ابن الصلاح ومن تبعه
وكانه فهم التساوى من اطلاقهم كلا فى مقام الاخر مع ان الحق ان مبنى الاصطلاح على الاستعمال الشايع
الذايع وقد ما القليل فيغفل وما تقدم ذكره من الفرد وهو مجرور فى مزج الشرح مرفوع فى المتن
النسبى المقابل للفرد المطلق ان وجد بحسب ظن كونه فردا قد واقصد اى وافق رواية غيره من الرواة

ولكن يشترط ان يكون ممن يصلح للاعتبار ويخرج حديثه للاشتهار وان كان نوع من الضعف كما
جزم به العراقى ولعل المصنف رحمه الله تعالى ترك هذا الشرط للدلالة قوله وبسببه فانه التقوية
عليه اذ المتناهى فى الضعف لا يحصل به التقوى واما ما ورد من اطلاقهم المتابعة على مشاركة من لا يصلح
للاعتبار كقول المصنف فى حديث النية وقد وردت لهم متابعات لا يعتبر بها فالظاهر انه على طريق
التجوز فهو اى ذلك الغير المتابع بكسر الموحدة وفى بعض الحواشى ولو قال وهو التابع واسقط
الميم كان اخصب عبالبتة بالشاهد فان المتابع وصف الراوى والتابع لقب المروى اصطلاحا انتهى
اقول ولعل المصنف رحمه الله تعالى لاحظ ان كونه تابعيا انما هو بسبب الراوى والا فهو متحد مع
الاصل ذاتا سيما اذا كانت باللفظ والمعنى وانما خص هذا البحث بالفرد النسبى مع انه يجرى فى الحديث
الذى يظن انه فرد مطلقا ايضا كما يدل عليه كلام العراقى وغيره لان ظن كونه فردا نسبيا اقرب اليه
من ظن كونه فردا مطلقا وتوضيحه ان هذا الكلام ليس فيما ثبت فرديته بل فيما شك فى نسبيته فاذا
وجدنا مثلا حديثا عن الشافعى عن مالك عن نافع عن ابن عمر فرأينا انه ربما لم يروه عن مالك
الا الشافعى فنعتبره واعتبرنا تتبع الطرق فاذا وجدنا آخر رواه عن مالك بالسند السابق تبين
لنا خلاف ما توهمنا من انه فرد نسبى وانه لم يروه عن مالك الا الشافعى فهذه هى المتابعة التامة
وان لم نجد من يروى عن مالك سوى الشافعى ننظر انه هل روى عن غير مالك عن نافع فان
وجدنا فهى المتابعة القاصرة ولكن لم يخرج بها عن كونه فردا نسبيا وان لم نجد نسطر انه هل رواه
عن ابن عمر غير نافع فان وجد فهى ايضا متابعة قاصرة الا انها دون التى قبلها وان لم نجد نتظر
انه هل رواه عن النبى صلى الله عليه وسلم غير ابن عمر فان وجد فهو الشاهد وان لم نوجد تبين

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)